

مجددا نظام الانقلاب يخدع المصريين ويحسب دخل القناة بالجنيه المصري



الثلاثاء 7 مارس 2017 11:03 م

قال مهذب مميءش، رئيس هيئة قناة السويس، إن دخل قناة السويس هذا العام ارتفع من 49 مليار جنيه في العام الماضي إلى 80 مليار جنيه هذا العام بمتوسط 7 مليارات جنيه شهريا تدخل خزينة الدولة مباشرة

جاء ذلك خلال لقاء مميءش لجنة النقل والمواصلات بمجلس نواب السيسي

ولم تمر هذه التصريحات التي يعتبرها البعض وردية مرور الكرام بل ووجهت بسخرية لاذعة من نشطاء ورواد مواقع التواصل، معتبرينها استخفافا بعقول المصريين، حيث أن إيرادات قناة السويس يتم تحصيلها بالدولار الأمريكي ولا يعني حسابها بالجنيه المصري سوى التفاف على حقيقة خسائر القناة المتوالية

وقال نشطاء اذا سلمنا بتصريح مميءش بأن إيرادات القناة العام الماضي بلغ 80 مليار جنيه بسعر الدولار اليوم 17 جنيه فإنها تبلغ 4,7 مليارات دولار

بينما إيرادات هذا العام والتي بلغت 49 مليار جنيه بسعر الدولار في العام الماضي 8 جنيهات، ستكون 6,1 مليار دولار، وبالتالي فالإيرادات نقصت ولم تزد

ولم تكن هذه هي المرة الأولى التي يخدع فيها الانقلابيون الشعب بنشر أرقام أرباح القناة بالجنيه المصري، حيث سبق السيسي مميءش قبيل الذكرى الأولى لافتتاح التفريغ العام الماضي، مصرحا بأن الدخل قد ارتفع.. التفاصيل: في ذكرى افتتاح تفريغ القناة.. حسبة الجنيه والدولار التي خدع بها السيسي المصريين

خسائر القناة

وكشف البنك المركزي المصري في تقريره بالربع الأول من العام الماضي عن تراجع في إيرادات قناة السويس للعام المالي الثاني علي التوالي، برغم انفاق مصر 8 مليارات دولار على التوسعات الجديدة للقناة، لرفع إيراداتها

وقال البنك، إن رسوم مرور السفن عبر قناة السويس، تراجعت بما يقارب 210 مليون دولار خلال النصف الأول من العام المالي (2015-2016)، لتحقيق ما يزيد عن 2.646 مليار دولار، مقارنة بإيرادات تجاوزت 2.857 مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي الذي قبله

وأوضح تقرير البنك المركزي عن أداء "ميزان المدفوعات"، أن إجمالي المتحصلات من قطاع النقل انخفضت أيضاً إلى ما يقرب من 5 مليار دولار خلال يوليو حتى ديسمبر 2015 بدلاً من 5.1 مليار دولار خلال فترة المقارنة

كما تراجعت إيرادات قناة السويس في نوفمبر الماضي إلى أقل مستوى تسجله منذ فبراير 2015، وقدرت بوابة معلومات مصر، هذا التراجع بنحو 4.7% مقارنة بنفس الشهر من العام الماضي، لتصل إلى 389.2 مليون دولار

القطار الصيني

وأثار إطلاق الصين لقطار الشحن المباشر إلى لندن مطلع هذا العام، والذي يمر بسبع دول وأكثر من 15 مدينة، مخاوف الكثيرين حول مدى تأثيره على قناة السويس، وذلك في الوقت التي تعاني فيه القناة من تراجع ملحوظ في الإيرادات منذ تدشين التفريعة الجديدة ،

وتسعى الصين من خلال هذا الطريق لإنعاش صادراتها، حيث تقدم خدمة للمصدرين، كنوع من أنواع المنافسة للنقل البحري البطيء، والشحن الجوي المكلف، باعتبارها خيارًا وسطًا بين هذا وذاك، فيما انطلقت أول رحلة إلى العاصمة البريطانية واستغرقت أسبوعين

ويمر القطار الجديد عبر كازاخستان وروسيا وبيلاروسيا وبولندا وألمانيا وبلجيكا وفرنسا قبل وصوله إلى محطته النهائية لندن حاملا البضائع الصينية التي تحتاج لها أوروبا

ويأتي القطار الصيني بالإضافة إلى عدة طرق ومشروعات وخطوط نقل قائمة بالفعل، يرى مراقبون أنها تمثل تهديدًا لقناة السويس، وعلى رأسها ممر رأس الرجاء الصالح، الذي يدور حول إفريقيا، ويعتبر رخيص نسبيًا، وهو ما يدفع البعض للمرور من خلاله لتجنب دفع رسوم العبور المرتفعة للقناة المصرية

كما يهدد قناة السويس كذلك طريق بحر الشمال، والذي يربط بين المحيطين الهادي والأطلسي على طول ساحل القطب الشمالي الروسي من بحر بارنتس، بمحاذاة سيبيريا، إلى الشرق الأقصى، قناة السويس، بحسب البعض لما يتميز به من قصر المسافة، ومن ثم فزمن الرحلة سيكون أقصر ومصاريف الوقود بالتالي ستكون أقل، بالإضافة إلى قناة بنما وطريق الحرير

ما دعا عدد من الخبراء للتساءل حول جدوى اتفاق ما يزيد عن 60 مليار جنيه مصري واهدار احتياطي البلاد من النقد الأجنبي على توسعة القناة وحفر تفريعة جديدة، في وقت كانت تعلم فيه مصر بخطة الصين قبلها بعام لإنشاء القطار الصيني ، مع توقعات عالمية بحالة الركود التجاري التي أصابت دول العالم

انهيار الإيرادات

وقال النشطاء إنه بالفعل تأثرت قناة السويس بحالة الركود الملاحي و التجاري في الفترة الأخيرة ،مع اتجاه دول العالم إلى بدائل أخرى مثل القطار الصيني ، مع طرق بحرية بديلة أوفر نسبيًا ، ما تسبب في انخفاض ملحوظ ومتواصل بإيرادات القناة ، واجهته الحكومة باخفاء التقارير الشهرية للإيرادات ، والاكتفاء بما يعلنه رئيس الهيئة في نهاية كل عام ، بالإضافة إلى حرص الفريق مهاب معيش على عرض إيرادات القناة بالجنيه المصري (والذي هو في انهيار مستمر في قيمته السوقية والشرائية) عوضا عن دخلها الحقيقي الذي يتم احتسابه بالدولار الأمريكي ، للتغطية على الخسائر المتواصلة